تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأثره على التشغيل

د. عبد الحفيظ مسكين
أستاذ محاضر "أ"
جامعة جيجل – الجزائر
Hafidm06@yahoo.fr

ط.د. ريمة زرقوط
طالبة دكتوراه
جامعة جيجل – الجزائر
zerkoutrima@gmail.com

الملخص:

لم تتوقف تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي حيث لجأت الحكومة إلى **تقليص فرص التشغيل وبرامج التنمية** كإجراء تقشفي لمواجهة تراجع العوائد. فكان لابد من الحكومة الجزائرية محاولة تدارك الوضعية السيئة، باتخاذ الإجراءات الملائمة، لذا أطلّت **بنموذج اقتصادي جديد** سنة 2016 والذي عملت الدولة من خلاله لتجاوز الأزمة الاقتصادية من جهة وأزمة التشغيل من جهة أخرى من خلال تعزيز دورها في دعم المقاولاتية في مختلف القطاعات، ومن ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال جملة إصلاحات هيكلية" مرحلية" عميقة تمتد إلى سنة 2030 .

ولغرض إبراز دور الحكومة في ترقية المقاولاتية في إطار النموذج الجديد ومستقبلها في الاقتصاد،ومدى مساهمتها في خلق فرص الشغل تسعى هذه الدراسة إلى ذلك من خـــلال تأصيلها لمفهوم المقاولاتية ثم مركزها في نموذج النمو الاقتصادي الجديد ، لتختتم بتوصيات وحلول ونتائج مهمة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية ، نموذج النمو الاقتصادي الجديد ، التشغيل .

Résumé:

The repercussions of the decline in oil prices in Algeria have not only stopped on the economic side, But also to directly or indirectly affect the social aspect as the government resorted to reducing the opportunities for employment and development programs as an investigative measure to face the decline in revenues. It was necessary for the Algerian government had to try to correct the bad situation, To take appropriate measures. Therefore, the government embarked upon a new economic model in 2016, in which the State worked to overcome the economic crisis on the one hand and the employment crisis on the other, by strengthening its role in supporting enterprises in various sectors, And thus out of the absolute dependence of hydrocarbons into a competitive diversified economy, through a series of deep "phased" structural reforms to 2030.

In order to highlight the role of the government in the promotion of entrepreneurship within the framework of the new model and its future in the economy, and the extent of its contribution to the creation of employment opportunities, this study seeks to achieve this by establishing the concept of entrepreneurship and then its position in the new economic growth model.

Keywords: Entrepreneurship, the new economic growth model, employment.

مقدمة:

لقد باتت عملية تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الحس المقاولاتي في المرحلة الراهنة بمثابة إحدى الرهانات الأساسية التي تحاول العديد من دول العالم ايلائها الأهمية الكبيرة، لما في ذلك من دور ايجابي يبعث على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدول. فتبعا لما تشهده البيئة الاقتصادية العالمية من تغيرات متلاحقة أصبحت تهدد كيانات أكبر الاقتصاديات العالمية بسبب إفرازات لأزمات مالية واضطرابات اقتصادية مختلفة، فقد اتجهت إلى البحث عن آلية تساعدها في خلق فرص عمل جديدة وفي دفع الاقتصاد لغرض مجابهة المنافسة الأجنبية، ومن هنا نجد عملية خلق النشاط المقاولاتي يأتي في مقدمة الحلول لغرض تحقيق ذلك. ومما لاشك فيه أن تعزيز روح المقاولاتية يحتاج إلى دعم من طرف الدولة و مؤسساتها العمومية، خصوصا في الدول النامية التي يواجه فيها حاملي الأفكار عقبات مختلفة تحول دون تجسيد أفكارهم إلى مشاريع على ارض الواقع.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد بذلت جهود كبيرة لتوفير بيئة استثمارية محفزة، و ذلك من خلال هيئات الدعم و المرافقة وما تقدمه من وسائل وآليات تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و المالية، حيث تتعدد وظائف و مجالات تخصص هذه المؤسسات ليس لتغطية مختلف القطاعات فحسب بل أيضا لضمان التوازن فيما بينها في ظل ما تفرضه الطبيعة الاقتصادية للبلد، وقد تعاظم دور الحكومة في تشجيع المقاولاتية من خلال نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي أقرته سنة 2016 ويمتد إلى غاية سنة 2030 حيث يعتبر تفعيل المقاولاتية الإستراتيجية الأولى في تجسيد النموذج وشرطا لنجاحه .

مما سبق وللإحاطة بجوانب الموضوع يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

ما هي مكانة الفعل المقاولاتي في النموذج الاقتصادي الجديد؟ وما مدى نجاعته في خلق مناصب شغل ؟

وبغية الإلمام بالموضوع استخدمنا المنهج الوصفي عند تسليط الضوء على الجانب النظري ،وتوضيح مختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة ، والمنهج التحليلي لإسقاط الجانب النظري وتحليل البيانات المتحصل عليها للوصول إلى نتائج تمكن من إثراء أصحاب القرار في إرساء ثقافة المقاولاتية في الجزائر .

أهمية الدراسة

- التعرف على الرؤى الجديدة في سوق التشغيل الجزائري وما تتطلع إليه الحكومة من خلال الإجراءات المتخذة في نموذج النمو الاقتصادي الجديد .
- تكتسي الدراسة الأهمية البالغة من خلال تسليط الضوء على مدى تكريس نموذج النمو الاقتصادي الجديد للفعل المقاولاتي وسبل تدعيمه .

أهداف الدراسة

- التعرف على مكانة المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري وفي نموذج النمو الاقتصادي الجديد .
- محاولة قياس مدى مساهمة الفعل المقاولاتي في خلق فرص تشغيل .
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في الجزائر على تطوير وتشجيع ودعم المقاولاتية كآلية لتخفيف الضغط على سوق التشغيل الجزائري.

1- مفاهيم أساسية حول المقاولاتية

يجب إدراك أن مفهوم المقاول والمقاولاتية مفهومان مختلفان، لكن يكملان بعضهما البعض. فالمقاول أساس المقاولاتية من خلال وظيفته في العمل المقاولاتي باستحداث الفرص المولدة للقيم الاقتصادية والاجتماعية .

1-1- تعريف المقاول

يمثل المقاول محور وعنصر المقاولاتية من خلال عمله و مؤهلاته التي تسمح بإنشاء مؤسسة ما ، فقد تم تعريفه من خلال ثلاث مقاربات ركزت على المؤسسة التي سيتم إنشاؤها ، بيئة عمله و المقاول في حد ذاته، بحيث حاولت تعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاجتماعية و الاقتصادية ، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التغيرات التي عرفتها بيئة الأعمال.

يعتبرschumpeter أول من بحث و كتب في هذا المجال ، بحيث يرى أن " المقاول هو وقود المقاولاتية ، لأنه يدرك و يستغل الفرص في ميدان المؤسسة " ، فالمقاول حسبه هو الشخص القادر على تحويل فكرة إلى إبداع ناجح ، فهو يستثمر في الإبداع كونه يسير بطرق جديدة ، بالاعتماد على طرق إنتاجية جديدة لتلبية طلبيات جديدة .(بوزيدي، 2017، ص 4).

كما عرفه Jean Baptiste SAY على أنه من يتعهد بخلق منتجات أو أداء خدمات من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج، بغية تحقيق عوائد لحسابه الخاص، وهذا في ظل وجود مخاطر. (العايب، 2017، ص 4)

مما سبق المقاول إذن هو منتج اقتصادي و اجتماعي ، يبحث عن إنشاء منظمة جديدة بروحه المقاولاتية ،و مميزاته الاقتصادية و الاجتماعية بالموازاة مع قدرته على المخاطرة ، اتخاذ القرار ، استغلال الفرص ، الاستعمال الجيد للموارد للوصول للإبداع . (بوزيدي، 2017، ص 5).

1-2- تعريف المقاولاتية

يوم بعد يوم يشيع صيت مفهوم المقاولاتية إلى أن أصبح متداولا بشكل واسع ومحل نقاشات عديدة في تخصصات مختلفة منها الاقتصادية، الاجتماعية وحتى النفسية، الأمر الذي أدى إلى تعدد وجهات النظر فيما يتعلق بهذا المفهوم، والتي سنعرض البعض منها: (العايب، 2017، ص 5).

- **على أساس أنها ظاهرة** أي نشوء وتطور فرص جديدة خالقة لقيمة اقتصادية أو اجتماعية، والتي تحققت من طرف فرد يدعى المقاول بفضل المبادرة، ديناميكيات الابتكار والتفاعل مع البيئة.
- **على أساس أنها نشاط** ينطوي على اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بخلق سلع وخدمات جديدة، هياكل تنظيمية جديدة، أسواق جديدة أو حتى عمليات بطرق ربما لم تكن موجودة من قبل.
- **على أساس أنها علم** قائم بذاته، وهذا العلم بمثابة أداة أساسية لتطوير ثقافة المقاولاتية في البلاد، ويمكن أن يساهم في تحسين صورة روح المبادرة وريادة الأعمال هذا من جهة، وتسليط الضوء على الدور الفعال للمقاول في المجتمع من جهة أخرى.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها" عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" ، كما عرفها القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية ، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع ، وهو موضوع يعتمد على فكرتي التكرار والتنظيم .

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات التي يقوم بها المقاول،لإنشاء مؤسسة جديدة ،أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة ، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسديها على أرض الواقع . (طويطي، 2015، ص 13) .

1-3- أهمية تبني دعم الفعل المقاولاتي

تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في العديد من المجالات خاصة فيما يتعلق بالتشغيل، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تولي دول العالم النامية والسائرة في طريقه أهمية بالغة وذلك راجع إلى العناصر التالية: (طويطي، 2015، ص 14)

- توفر فرص عمل، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الغالب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني في الدول النامية ؛
- قدرة المقاولات في التأقلم وفق احتياجات السوق المتغيرة ،وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة ؛
- توفر العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة ؛
- المساهمة في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة عن طريق المقاولة من الباطن سواء من المواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية ؛
- الاستفادة من الخدمات التكنولوجية والمحلية ؛
- العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية من خلال توكيل المقاولين من خلال المناقصات والمزايدات القانونية ؛
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات .

1-4- تطور المقاولاتية في الجزائر

ترتبط المقاولاتية ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خصوصا على الصعيد القانوني و السياسي.

وفيما يتعلق بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين ، حيث تمتد المرحلة الأولى من الاستقلال إلى بداية نهاية الثمانينات وتليها المرحلة الثانية بعد التسعينات إلى وقتنا الحاضر، وفيما يلي مميزات كل مرحلة : (د.بن زاير عبدالوهاب، 2017، ص ص 6.5) .

1-4-1 مرحلة بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينات

إن تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة بالتخطيط المركزي الموجه ضمن الإطار الاشتراكي كان لابد له أن ينعكس بالسلب على المقاولاتية التي اقتصرت على بعض الصناعات التحويلية التقليدية ذات الطابع العائلي نظرا لاحتكار الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في تكوين بيئة اقتصادية راكدة في مجال المبادرة، إضافة إلى هذا فان الوضعية العامة الرديئة، سواء على الصيد التعليمي آو الصعيد المادي للشعب الجزائري بسبب مخلفات الاستعمار خصوصا الطبقة الشبابية التي تعتبر الركيزة الأساسية للروح المقاولاتية كان لها اثر سلبي كبير على المقاولاتية .

و في ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج ايجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية و المردودية.

و استجابة لهذه الوضعية الحرجة، شرعت الدولة انطلاقا من سنة 1982 في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية الرامية إلى تحسين نظام تسيير المؤسسة الوطنية و إعطاءه أكثر مرونة ولا مركزية في اتخاذ القرار و ذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات ذات أحجام أصغر و أكثر تخصصا، و لقد ترتب عن هذا البرنامج ارتفاع كبير في عدد المؤسسات العمومية، حيث تشير الإحصائيات الى انه مع نهاية سنة 1984 كان القطاع العمومي بمختلف فروعه مكونا من 475 مؤسسة عمومية ذات طابع وطني ، و حوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية .

1-4-2 مرحلة ما بعد الثمانينات

لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، و الذي تسبب في انخفاض مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي، هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية الذي خضعت له مؤسساته و الذي لم يتمكن من تحقيق أهدافه و لو جزئيا.

و لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن اجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسيرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدول.

و بالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الإصلاحات، إلا أنها لم تتمكن هي الأخرى من تحسين وضعية هذا القطاع، بل على العكس عجزت صناديق المساهمة على تحقيق الأهداف المسطرة لها بسبب محدودية الإطار القانوني الممنوح لها، و التدخل الدائم للدولة كمالكة مسيرة و سلطة عمومية .

كل هذه الخطوات كانت عبارة عن مرحلة انتقالية ضرورية لتحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة جديدة لا بد منها إلا و هي مرحلة الاقتصاد الحر، حيث يعتبر قانون الخصخصة الصادر سنة 1995 الأرضية الحقيقة التي سمحت بإنهاء الاحتكار الكبير لمختلف القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا ضمن بيئة محفزة للمبادرة و المقاولاتية.

ثم بعد ذلك توالت القوانين الهادفة إلى تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مجموعة من القوانين و الأوامر على رأسها الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 11 20 أوت 2001 و يليه القانون 06-08 المعدل و المتمم رقم المؤرخ في 25 جويلية 2006 و الذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار، و إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار ، وصندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار.

2- المقاولاتية في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد

بدأت بوادر الاختلالات الاقتصادية تلوح في الأفق منذرة ببروز أزمات مع انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 ، فكان لابد على الحكومة الجزائرية محاولة تجنب الوضعية السيئة، واتخاذ الإجراءات الملائمة، لهذا تبنت نموذج اقتصادي جديد في شهر جوان من سنة 2016كخطوة لتجاوز الأزمة الاقتصادية أولا، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال تبني جملة من الإصلاحات.

2-1- تعريف نموذج النمو الاقتصادي الجديد

تم الإفراج رسميا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد، يوم الاثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016 ، خلال اجتماع الثلاثية(الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل)بالعاصمة الجزائر، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 .وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، أطلقت عليها اسم" **نموذج النمو الاقتصادي الجديد**"، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، نشرتها وزارة المالية عبر وثيقة محررة في 21صفحة على موقعها على شبكة الإنترنت، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر على تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030 ، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 . (قميتي، 2017، ص 11)

2-2- أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد

يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في أفاق العام 2019 : (Ministère, 2016, p. 2)

- تطوير موارد الميزانية العامة لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير .
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية

وفي شقه **الخاص بتنويع والتحول الاقتصادي**، حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030 وهي :

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي11500 دولار في العام 2030 على أساس الداخل الحالي)؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة(من 5.3 %في العام 2015 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام عام 2030؛
- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 6% (في العام 2015 إلى 3% في) 2030 ، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع، ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو: (قميتي، 2017، ص 13)

أ-مرحلة الإقلاع(2016-2019)

هدفت إلى رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة .حيث تطمح إلى زيادة عائدات الضرائب 11 % كل عام، مع إعادة النظر في دعم الكثير من المواد الاستهلاكية ومشددة على ضرورة الحفاظ على العدالة الاجتماعية، ولتأكيد خطورة المرحلة تضع الوثيقة في صفحتها الثامنة سيناريو باعتبار السعر الأدنى المتوقع للنفط في حدود 40 دولار سنة 2017 ، و 45 دولار سنة 2018 ، و 50 دولار سنة 2019 ، لتخلص إلى القول إنه حتى لو تحقق ذلك فسنكون أمام" حالة من التدهور ستعمِّق عجز الخزينة العمومية".

ب-مرحلة التحول(2020-2025)

يسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقوية بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينبه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

جـ-مرحلة الاستقرار (2026-2030)

وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره .إذن هي مرحلة تثبيت وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة.

2-3- المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد

تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق رؤى النموذج الجديد وفقا لست استراتيجيات هي : (بن بوزيان محمد، 2017، ص 24)

- تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛

- تمويل الاستثمار من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الأموال ؛

- السياسة الصناعية والتنويع؛

-تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه ؛

-ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية ؛

-حكامة النموذج الاقتصادي الجديد.

2-4- تحفيز المقاولاتية كإستراتيجية أولية للنموذج الاقتصادي الجديد

أعطت الحكومة الأولوية لتشجيع العمل المقاولاتي حيث قامت بالتعديل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم المصادقة عليه من طرف البرلمان سنة 2016 والذي دخل حيز التطبيق بداية 2017، ويهدف هذا النص المتمم و المعدل لقانون 2001 إلى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسين التنافسية و قدرتها على التصدير و كذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني وترقية المناولة. (وكالة الانباء، 2019)

ويتضمن النص عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بإنشائها والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة و كذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة لكنها قادرة على مواصلة النشاط وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- القيام بالإجراءات الضرورية لمساعدة ودعم هذه المؤسسات خاصة بتسهيل الحصول على العقار الذي يلائم نشاطها و منحها عقارات في مناطق النشاط و المناطق الصناعية ؛

- إخضاع حصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية ؛

- اعتبار الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجهاز المكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء والتطوير وضمان ديمومتها بما فيها تحسين النوعية وترقية الابتكار و تعزيز المؤهلات و القدرات الإدارية ؛

- إنشاء هيئة استشارية تسمى "المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" و الذي يضم المنظمات و الجمعيات المختصة و الممثلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

- إنشاء صناديق لضمان القروض و صندوقا للإطلاق من اجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الابتكار ويوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتج الأولي و ذلك بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسة و التي لا يغطيها رأس مال الاستثمار.

أما في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد فقد كان تحفيز المقاولاتية من بين الإستراتيجيات الستة التي أقرت بها الحكومة كما ذكرنا سابقا حيث تواجه هذه المؤسسات في الجزائر عدة عراقيل وأعباء إدارية تحد من عملها وتوسعها، إلا أنه وبإرادة سياسية قوية ومن أعلى المستويات، وكذا التركيز على قطاعات حاسمة معينة، من شأنها أن تخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في إصلاحات متعمقة تشمل ما يلي: (قميتي، 2017، ص 13)

-إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير، من خلال مراجعة وضعية لجنة ممارسة الأعمال " Doing Business " وتشكيلة أعضائها، بإضافة الباحثين والمستشارين وعدم اقتصارها فقط على الممثلين ذوي الصلة من الحكومة والقطاع الخاص، الذي من شأنه أن يجلب الصرامة العلمية مع تقديم رؤية أوسع للتنمية الاقتصادية ؛

-مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المثبطة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات ؛

-تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي .ولذلك بإمكان أن يستفيد بلدنا إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب، عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من الهياكل الأساسية، ولا سيما من حيث المرونة التشغيلية، وكذا بعض الحواجز الإجرائية التي يواجهها قادة المشاريع الإبداعية(ولا سيما في مجال توطين المؤسسات)، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شركات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير برامج الحضانة الخاصة بها .

3- أثر تنمية المقاولاتية على التشغيل في الجزائر

لقد باتت عملية تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الحس المقاولاتي في المرحلة الراهنة بمثابة إحدى الرهانات الأساسية التي تحاول العديد من دول العالم ايلائها الأهمية الكبيرة لما في ذلك من دور ايجابي يبعث على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدول خاصة على مستوى التشغيل.والجزائر كغيرها من الدول اتجهت إلى البحث عن آلية تساعدها في خلق فرص عمل جديدة وفي دفع الاقتصاد لغرض مجابهة المنافسة الأجنبية،والتخفيف من حدة أزمة انهيار أسعار النفط ، ومن هنا نجد عملية خلق النشاط المقاولاتي يأتي في مقدمة الحلول لغرض تحقيق ذلك.

3-1- نظرة حول سوق الشغل في الجزائر

عرف سوق العمل الجزائري تطورات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما شهد تغيرات اقتصادية ،سياسية ، ديموغرافية اجتماعية وأمنية، شكلت بمجموعها اتجاهات ومسارات تطور القوة العاملة عبر قرابة خمسة عقود مضت.

3-1-1 تعريف سوق الشغل

يمثل ذلك السوق المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلاله يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك تقدير العرض المتاح من العمالة. (طويطي، 2015، ص 15)

3-1-2 مؤشرات سوق الشغل

قبل تحليل سوق العمل من الضروري معرفة المؤشرات التالية : (مصطفى بلمقدم، 2011، ص ص 8.7)

- **القوى العاملة**:ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون حيث يعرفهم المكتب الدولي للعمل (BIT) بأنهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أو أنثى الذين يساهمون في خلق منتج أو تقديم خدمات اقتصادية موجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه خلال فترة الاستقصاء، وهو نفس المفهوم الذي أدرجه الديوان الوطني للإحصاء أي أن السكان الناشطون هم الأفراد الذين يشغلون مناصب عمل خلال فترة الاستقصاء وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل؛
- **السكان غير الناشطون**: وهم باقي القوى البشرية بعد استبعاد السكان دوي النشاط الاقتصادي ومن أمثلتهم الطلبة وربات البيوت؛

- **الأفراد المشتغلون:** هم أولئك الأشخاص الذين يملكون منصب شغل أو يمارسون عملا أو يقومون بأي نشاط يحصلون من خلاله على عوائد نقدية مقبولة وهذا خلال فترة زمنية معينة متمثلة في فترة الاستقصاء؛
- **الأفراد العاطلون:** كما سبق تعريفهم سابقا، العاطل عن العمل هو كل شخص تتحقق فيه الشروط التالية

– أن يكون في السن القانوني التي تسمح له بالعمل والمحصور ما بين 15 – 64سنة ؛

– بدون عمل خلال فترة الإسناد أي يعتبر الشخص بدون عمل إذا ما لم يقم بأي عمل خلال فترة الاستقصاء ولو لساعة واحدة؛

– أن يكون في حالة البحث عن عمل بالإضافة إلى استعداده وقادر عليه، وهنا المقصود بالقدرة الجسدية والذهنية؛

كما تجد الإشارة إلى الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر (ONS) يفرق بين فئتين من العاطلون هما:

- فئة العاطلون الذين يبحثون عن العمل ومستعدون له وتتوفر فيهم القدرة الجسدية والذهنية ولكنهم كانوا يشتغلون من قبل؛
- فئة العاطلون الذين يبحثون عن العمل ولكنهم لم يحصلوا على فرصة عمل من قبل رغم استعدادهم له وقدرتهم عليه.

3-2- خصائص سوق الشغل الجزائري

من أبرز خصائص سوق الشغل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة، ومن بين الاختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر: (موسى رحماني، 2018، ص696)

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات العارضة والطالبة للعمل؛
- في غالب الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال ؛
- طبيعة مناصب الشغل المستحدثة حيث تشير الدراسات أن أغلبيتها مؤقتة ؛
- انتشار البطالة في الوسط الحضري أكثر من الريف مما يؤدي إلى التوترات والنزاعات الاجتماعية داخل المدن ؛
- ارتفاع معدلات البطالة والتي تتجاوز في العادة 80 % من إجمالي البطالة .

ولمحاربة البطالة وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف والمخططات والتدابير من أهمها:

- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار طلبات الشغل الإضافية ؛
- السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية ؛
- تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل ما يسمح بتنمية ثقافة المقاولة ؛
- ترقية التشغيل من خلال أجهزة التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3- مساهمة المقاولاتية في خلق مناصب شغل

أجمع اقتصاديون على ضرورة إيلاء الأهمية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في منطوق الاقتصاد الراهن، نظرا لما توفره من إيرادات مالية للخزينة العمومية، فقد وفرت الدولة الظروف للشباب للانطلاق في مشاريعهم الإنمائية وتطوير الفكر المقاولاتي في الجزائر، خاصة وأن المرحلة الاقتصادية الحالية التي تمر بها البلاد منذ تراجع عائدات الجباية البترولية منذ 2014 تقتضي الإسراع في تعزيز مثل هذه المؤسسات باعتبارها العمود الفقري في المنظمات الاقتصادية العالمية .

الجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المقاولات: (مقيمح صبري، 2017، ص 10)

جدول رقم (**01**): تصنيف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نـــــوع المؤسسة	عدد العمـــــال	رأس المـــال	مجمـــــوع الأصول
مصغـــــــــرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز10 ملايين دج
صغيـــــــــرة	10- 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطـــــــــة	50- 250	**من 200 مليون دج –02 مليار دج**	100 – 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001، ص06

3-3-1 تطور تعداد المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك خاصة في الآونة الأخيرة وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في ديموغرافيا هذا النوع من المقاولات وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية، (قدري شهلة، 2011، ص10) ولتوضيح ذلك أكثر يتم إدراج الجدول الآتي:

جدول رقم(**2**): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (**2014–2018**)

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة		2014	2015	2016	2017	2018
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	496989	520875	577386	595810	628219
	أشخاص طبيعية(المهن الحرة)	159960	169238	202953	220516	223195
	نشاطات الصناعات التقليدية	194562	206166	233298	243699	241494
المؤسسات العمومية		542	532	438	264	262
المجموع		851511	896811	1014075	1060289	1093170

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على المعطيات المدرجة ضمن نشريات المعلومات للسنوات المذكورة على موقع وزارة الطاقة والمناجم وترقية الاستثمار، العدد رقم 26، 27، 29 ،31 ،33.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تطور في عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث ارتفع من 851511 سنة 2014 إلى 1093170 سنة 2018، هذا الارتفاع الذي كان بنسب متفاوتة من فترة إلى أخرى، حيث يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى زيادة عدد المقاولات في القطاع الخاص،خاصة بعد ضم أصحاب المهن الحرة إلى قائمة المؤسسات الخاصة وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص هو المساهم في هذا النمو في حين تتناقص عدد مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يؤكد تقدم وتيرة الخوصصة في الجزائر و فتح المجال أما الاستثمار الخاص في ظل الإصلاحات المتعاقبة .

كما نلاحظ أن هذا التطور حافظ على نفس الوتيرة من النمو،خاصة الفترة 2016-2018 هذا النمو يعود إلى السياسات العامة وتطبيق الإجراءات الداعمة لإنشاء المقاولات في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد لدعم واستدامة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر بمثابة تشجيع للشباب على تجسيد أفكاره في شكل مشاريع واستثمارات تعود عليه وعلى المجتمع بالمنفعة.

3-3-2 دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توفير مناصب الشغل

تسهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2014-2018)

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة		2014	2015	2016	2017	2018
المؤسسات الخاصة	الأجراء	1259154	1295257	1438579	1517990	1575003
	أرباب العمل	851511	896811	1013637	1060289	1093170
المؤسسات العمومية		46597	46165	35698	23679	22073
المجموع		2157232	2238233	2487914	2061958	2690246

المصدر: منشورات وزارة الطاقة والمناجم وترقية الاستثمار، العدد رقم 26، 27، 29 ،31 ،33.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن المقاولات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها ، هذه الزيادة التي تعود النسبة الأكبر منها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الخاص، التي شهدت نموا متواصلا وبانتظام من سنة 2014 إلى سنة 2018 والتي قدرت على التوالي ب 2157232 و2690246، هذا النمو الذي يفسر بالتوجه الكبير للمقاولين الجزائريين لإنشاء مشاريعهم الخاصة ما أدى إلى زيادة عدد المؤسسات في هذا القطاع وبالتالي زيادة في عدد العمال فيها، على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام التي شهدت تراجع كذلك في نسبة التوظيف والذي كان بدوره كنتيجة لاستراتيجية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، والاتجاه لتطبيق سياسة الخوصصة، حيث شهدت تراجع من 46597 عامل سنة 2014 إلى 22073 عامل سنة 2018 ولكن هذا التناقص المستمر في عدد المؤسسات العمومية يسهم في تزايد معدل البطالة.

3-3-3 المشاكل التي تحد من مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة في: (أوصيف لخضر، 2011، ص 7)

- **تكلفة رأس المال:** حيث تنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المقاولات من خلال الطلب من المقاولات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع يكاد يقترب من السعر الذي تدفعه المؤسسات الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها؛
- **التضخم:** حيث يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- **التمويل:** تواجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حداثتها ونقص الضمانات التي تطلبها البنوك لمنح القروض التي تحتاجها هذه المؤسسات؛
- **الإجراءات الإدارية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب القوانين والإجراءات والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **الضرائب:** يعتبر ارتفاع الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم؛
- **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمؤسسات الكبيرة؛
- **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف؛

خاتمة

في الأخير نخلص إلى أن الكثير من الدول تفطنت إلى قدرة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ حظي هذا القطاع بأولوية ضمن مختلف برامج واستراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا، وعرف ازدهارا كبيرا، لذلك حاولت الجزائر أن تخطو خطاها حيث تشير الجهود المبذولة في إعطاء الأولية لتعزيز الفعل المقاولاتي ضمن خريطة الإصلاحات منذ الاستقلال إلى غاية تبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي اعتبر تحفيز المقاولاتية في الجزائر إستراتيجية أولية بهدف الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع تنافسي ، واستحداث مناصب شغل في جميع القطاعات .

لذا يمكن استخلاص أهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة وهي على التوالي :

1-النتائج

-بالرغم من كل الإعانات المالية المقدمة والسياسات المنتهجة خاصة تلك التي جاء بها النموذج الجديد فإن تطوير الفكر المقاولاتي كمنظور وكممارسة بالجزائر لا يزال بحاجة ماسة أولا إلى توسعة في مجالات النشاط ليشمل توجهات جديدة كالصناعات البيئية والرقمية والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تعزيز المجالات التقليدية ومقاولات الحبوب، مشتقات الحليب، الحوامض، صناعة الأدوية، النسيج.

-غياب الحملات التحسيسية، وتنمية روح التفاعلات والندوات الاقتصادية والاجتماعية للشباب بغية تنسيق الجهد الوطني وتحقيق الدعائم المؤسساتية الخلاّقة لاقتصاد متنوع وقيمة مضافة مرجوة.

- الخطوة الأولى لنجاح الفعل المقاولاتي تكمن في مرافقة المشاريع المقاولاتية، حتى ترتقي إلى منظومة تستوعب جهد كل قطاعات التكوين والتحضير لعالم الشغل (التكوين المهني، والتعليم العالي، ومؤسسات التكوين الخاصة)، وتصب كلها ضمن منظور بناء اقتصاد متنوع.

- سيطرة المؤسسة ذات ''الطابع العائلي'' في نسيج المقاولات الجزائرية التابعة للقطاع الخاص، الأمر الذي يعرضها للزوال، علما أن جملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبقى مرتبطة بالمؤسس (روح الأب وإرثه) لذا فهي تعاني حاليا من التقدم في السن لشريحة كبيرة من أصحابها.

-معظم الشباب الجزائري لا يملك توجها مقاولاتيا أو نظرة لإنشاء مشاريعه الخاصة بل يراهن دائما على الوظيفة والأجر الثابت.

- غياب رؤية واضحة كفيلة بتجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد على أرض الواقع.

2-الاقتراحات

-ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة ويعتمد على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص(.وهو ما يرتكز عليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد)، وسيتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي، ومن أهم الإصلاحات تحسين مناخ الأعمال، من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وكذلك فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية ؛

-تفعيل أنماط التمويل بما ينسجم مع النموذج الوطني الجديد للنمو الاقتصادي بما يتيح تأمينا للعملية وتوزيعا أفضل للمخاطر وتقييماً موضوعيا وحقيقيا للقدرات المالية المطلوبة لبناء المؤسسات، توسعتها ، عصرنتها أو تنويع نطاق نشاطها الإنتاجي ؛

-إقامة جسور وروابط بين الجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات مع استحداث مناهج دراسية تنمي ثقافة المقاولاتية في التعليم والتكوين. وتصب كلها ضمن منظور بناء اقتصاد متنوع، وتنخرط كل المشاريع المقاولاتية ضمن السلاسل الاقتصادية والصناعية

(بحيث يكون مُنتج هذه المؤسسة هو من المدخلات لصناعة أخرى أو مادة أساسية تدخل ضمن تطوير صناعة أو مؤسسة ناشئة) وهكذا نتجاوز معضلة تشتت الجهد وضمور المؤسسات ثم اللجوء للمورد الأجنبي ؛

– تصميم سياسة للنمو المستدام في ظلّ إستراتيجية متعدّدة الأبعاد تشرك كل الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك ضمن مشروع مجتمع، وتبني إستراتيجية ذات رؤية واضحة المعالم تضع هدف ترقية النمو الاقتصادي في مركز سياستها وتحديد الإجراءات العملية للتنسيق بينها ؛

–بعث الاستثمارات في القطاعات المنتجة المدرّة للثروة والمنشأة لمناصب الشغل عن طريق تذليل العقبات من خلال تحضير مناخ أعمال سليم في ظلّ التنسيق بين مختلف السياسات، وإدراج اقتصاد المعرفة في عملية التحوّل إلى الاقتصاد المنتج ؛

– إنشاء مرصد وطني لمتابعة تطوّر المهن، والمؤهلات والكفاءات وإدراج منهج استشراف المهن في صياغة سياسة التشغيل والتكوين، وتبني مفهوم القابلية للتشغيل ضمن برامج التكوين والتعليم لتأهيل اليد العاملة الجزائرية ؛

– مواصلة دعم القطاع الخاص المولّد للثروة والشغل وترقية الفعل المقاولاتي المشجع على الإبداع والابتكار؛

– جمع وضمّ أجهزة التشغيل المتشابهة لتفادي هدر الموارد المالية وتوجيه الأموال لعمليات المرافقة والمتابعة للمشاريع، مع المواصلة في التقييم المستمر لسياسة التشغيل، وكذا تكثيف الجهود لتنظيم الأنشطة الموازية وتقنين التشغيل غير الرسمي، مع تبني مفهوم العمل اللائق ضمن سياسة التشغيل .

قائمة المراجع

1-Ministère, d. f. (2016). Ministère des Finances. Consulté le 2019, sur le nouveau modèle de croissance: http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf

2- العايب عبد الرحمان، قراوي أحلام .(2017) .التوجه المستدام للمشاريع المقاولاتية في ظل تبني أبعاد التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة .

3-أمينة بن عيسى ، نريمان بوزيدي. (2017). تقييم مشاريع المقاولاتية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية تلمسان. المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

4-أوصيف لخضر ,علماوي أحمد .(2011) .ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر،الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

5- بن بوزيان محمد ,قسميوري كفية .(2017) .الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية .الملتقى الوطني رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية :أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟ قسنطينة .

6- د.بن زاير عبدالوهاب ,د بن زاير مبارك .(2017) .الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تحفيز المقاولاتية –حالة ولاية بشار–، مجلة إقتصاديات المال والأعمال .

7- طويطي مصطفى .(2015) .استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية ,التجربة الجزائرية نموذجا .مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 10 .

8- قدري شهلة ,قريشي حليمة .(2011) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي" استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة".

9- قميتي عفاف، شكة عبد الله .(2017) .نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح الملتقى الوطني " رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية :أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟ قسنطينة.

10- مصطفى بلمقدم ,م .ط" .(2011) .المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي' استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

11- مقيمح صبري ,هرموش إيمان (2017) آليات دعم المقاولاتية كأساس لتجسيد الافكار الابداعية لدى الشباب الجزائري، المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة .

12- موسى رحماني ,زكريا جرفي .(2018) .دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب شغل .مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10 .

13- موقع وزراة الطاقة والمناجم وترقية الاستثمار .

14- وكالة الانباء الجزائرية تاريخ الاطلاع(22 02 ,2019) .